

مرسوم اتحادي رقم (51) لسنة 2023
بالتصديق على اتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم
بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية صربيا

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

نحن محمد بن زايد آل نهيان

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هوأت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية صربيا، والتي تم التوقيع عليها في مدينة أبوظبي بتاريخ 11 سبتمبر 2022، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدرعنا في قصر الرئاسة - أبوظبي:
بتاريخ: 10 / شعبان / 1444هـ
الموافق: 02 / مارس / 2023م

إتفاقية
بشأن
نقل الأشخاص المحكوم عليهم
بين
الإمارات العربية المتحدة
و
وجمهورية صربيا

الإمارات العربية المتحدة وجمهورية صربيا ويشار إليهما فيما يلي بـ "الدولتين"،
رغبة منهما في تسهيل اندماج الأشخاص المحكوم عليهم في المجتمع، عبر إتاحة الفرصة لهم
لقضاء محكومياتهم في بلدانهم،
وفقاً للقوانين النافذة للطرفين المعنيين.

اتفقتا على ما يأتي:

المادة 1

تعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها:

1. "عقوبة" أي قرار قضائي يقضي بالحرمان من الحرية لفترة محددة بناء على ارتكاب جريمة.
2. "الشخص المحكوم عليه" الشخص الذي صدر عليه حكم بالعقوبة بعقوبة مقيدة للحرية في اراضي دولة العقوبة.
3. "دولة العقوبة" الدولة التي صدر فيها الحكم الموقع على الشخص الذي يجوز نقله، أو تم نقله.
4. "دولة التنفيذ" الدولة التي يجوز ان ينقل إليها الشخص المحكوم عليه لقضاء العقوبة أو ما تبقى منه.

المادة 2

التعاون

يتعهد الطرفان بالتعاون إلى المدى الممكن في نقل الأشخاص المحكوم عليهم وفقاً للشروط التي تنص عليها هذه الاتفاقية.



المادة 3

مبادئ عامة

يجوز نقل الشخص المحكوم عليه من اراضي دولة العقوبة إلى اراضي دولة التنفيذ لقضاء الحكم الموقع عليه أو المدة المتبقية منه، وفقاً للشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

المادة 4

طلب النقل

مع مراعاة أحكام المادة 8 من هذه الاتفاقية، يقدم طلب النقل من قبل دولة العقوبة أو دولة التنفيذ، كما يجوز للمحكوم عليه أو ممثله القانوني الإفصاح عن رغبته لدولة العقوبة أو لدولة التنفيذ بنقله.

المادة 5

السلطة المركزية

1. لأغراض هذه الاتفاقية، تقوم السلطان المركزيتان المعينتان بواسطة الطرفين بالاتصال عبر القنوات الدبلوماسية فيما بينهما بشأن المسائل المتعلقة بطلبات النقل.
2. تكون السلطة المركزية للإمارات العربية المتحدة هي وزارة العدل ولجمهورية صربيا هي وزارة العدل.
3. في حال تغيير أي طرف لسلطته المركزية، فعليها إخطار الدولة الأخرى خطياً بذلك التغيير، عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة 6

الطلبات

1. تقدم طلبات النقل والمستندات الداعمة خطياً إلى السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه عبر القنوات الدبلوماسية.
2. تكون طلبات النقل والمستندات المرفقة باللغة الرسمية للطرف الطالب مصحوبة بترجمة إلى اللغة الرسمية للطرف المطلوب إليه أو إلى اللغة الإنجليزية، كما يجب أن تكون موقعة، مختومة ومصدقة من قبل السلطة الطالبة دون أي توثيق إضافي في هذا الشأن.

المادة 7

شكل ومحتوى الطلبات

1. لغرض اتخاذ قرار بشأن الطلب المقدم من دولة العقوبة وفقاً لهذه الاتفاقية، تقدم دولة العقوبة المعلومات والمستندات التالية إلى دولة التنفيذ:
(1) الاسم الكامل، تاريخ، مكان ميلاد الشخص المحكوم عليه وعنوانه.



(2) طبيعة الحكم، مدته وتاريخ تنفيذه، وبيان يشير إلى المدة المتبقية منه والمعلومات المتعلقة بالتوقيف الاحتياطي أو بتخفيض الحكم أو أي عنصر آخر يتعلّق بتنفيذ الحكم.

(3) نسخة طبق الأصل عن الحكم ونسخة عن نص القانون الذي تم تطبيقه.

(4) تقرير طبي أو اجتماعي يخص الشخص المحكوم عليه، أو أي معلومات تتعلق بعلاجه في دولة العقوبة وأي توصية تتعلق بمتابعة هذه المعالجة في دولة التنفيذ إن كان ذلك ضرورياً.

(5) مستند يفيد بموافقة الشخص المحكوم عليه على نقله، على النحو المنصوص عليه في البند 5 من المادة 8.

2. لغرض اتخاذ قرار بشأن الطلب المقدم من دولة التنفيذ بموجب هذه الاتفاقية، تقدم دولة التنفيذ المعلومات والمستندات التالية إلى دولة العقوبة:

(1) الاسم بالكامل، تاريخ، مكان ميلاد الشخص المحكوم عليه وعنوانه.

(2) بيان أو مستند يشير أن الشخص المحكوم عليه من مواطني دولة التنفيذ.

(3) نسخة عن الأحكام القانونية ذات الصلة التي تنص على أن الأفعال أو الامتناعات التي بسببها وقعت العقوبة في دولة العقوبة تشكل جريمة جنائية وفقاً لقانون دولة التنفيذ، أو قد تشكل جريمة جنائية إذا ما ارتكبت في أراضيها.

(4) بيان بما إذا كان الشخص المنقول مطلوباً أو متهماً أو محكوماً عليه في دعاوى أخرى لدى دولة التنفيذ.

(5) تعهد بعدم منح العفو الخاص للشخص المطلوب نقله دون موافقة دولة العقوبة.

3. في حال موافقة دولة العقوبة على نقل الشخص بناءً على طلب مقدم من دولة التنفيذ، تقدم دولة العقوبة، المعلومات والمستندات المذكورة في البند 1 من هذه المادة.

المادة 8

شروط النقل

ينقل الشخص المحكوم عليه بموجب هذه الاتفاقية وفقاً للشروط الآتية:

1. إذا كان الشخص المحكوم عليه من مواطني دولة التنفيذ.

2. إذا كان الحكم نهائي وواجب التنفيذ.



3. إذا كان جزء العقوبة الواجب قضاؤها وقت استلام الطلب ستة أشهر على الأقل، ما لم يتفق على غير ذلك.
4. إذا كان الفعل أو الامتناع محل العقوبة يشكل جريمة وفقاً لقوانين دولة التنفيذ.
5. إذا وافق المحكوم عليه خطياً على نقله، وفي حال عدم قدرته على التعبير عن رغبته خطياً في النقل، يجوز أن تكون الموافقة من ممثله القانوني أو عضو من عائلته.
6. إذا وافقت كل من دولة العقوبة ودولة التنفيذ على النقل.

المادة 9 رفض طلب النقل

1. يرفض طلب النقل:

- (1) إذا كان من شأن النقل المساس بسيادة دولة العقوبة، أمنها أو مصالح جوهرية أخرى لها.
- (2) إذا كانت الجريمة التي صدر الحكم بشأنها جريمة بموجب القانون العسكري.
- (3) إذا كان تنفيذ العقوبة لدى دولة التنفيذ يختلف عن التنفيذ في دولة العقوبة، إلى المدى الذي يؤثر فيه على تنفيذ العقوبة، ما لم يتم الاتفاق حول الأحوال والشروط التي يجوز تنفيذ الطلب بموجبها.
- (4) إذا لم تقدم دولة التنفيذ تعهداً بعدم تطبيق أحكام العفو الخاص على الشخص الذي سينقل كما هو منصوص عليه في المادة 7 2. 5.

2. يجوز رفض طلب النقل:

- (1) إذا لم يسدد الشخص المحكوم عليه الغرامات، مصاريف المحكمة، تعويض أو أحكام مالية أخرى في دولة العقوبة؛
- (2) إذا أقيمت ضد الشخص المحكوم عليه دعوى قضائية أمام محاكم دولة العقوبة للمطالبة بأي مبالغ مالية أخرى.



المادة 10 الموافقة والتحقق

1. على دولة العقوبة، وفقاً لقانونها الوطني، التحقق من أن الشخص الذي منح موافقته على النقل وفقاً للبند 5 من المادة 8، قد قام بذلك طواعية وأنه على علم بما سيترتب على ذلك من نتائج.
2. بناء على طلب دولة العقوبة، يجوز لدولة التنفيذ الموافقة على نقل الشخص المحكوم عليه دون موافقته، إذا كان الحكم الصادر ضده، أو القرار الإداري المترتب على ذلك الحكم، يتضمن أمراً بالإبعاد أو الترحيل أو أي إجراء آخر نتيجة لذلك لن يسمح لذلك الشخص بالبقاء في أراضي دولة العقوبة بمجرد الإفراج عنه.

المادة 11 تنفيذ العقوبة

1. على السلطات المختصة في دولة التنفيذ متابعة تنفيذ الحكم وذلك وفقاً لقوانينها مع مراعاة المادة 12.
2. يتم تنفيذ الحكم وفقاً لقوانين دولة التنفيذ والتي لها حصرياً اتخاذ القرارات المناسبة، مراعاة لأحكام المادتين 13 و14.

المادة 12 التنفيذ المستمر

تلتزم دولة التنفيذ بالطبيعة القانونية للعقوبة ومدتها.

المادة 13 العفو العام والخاص

1. يسري على الشخص المحكوم عليه العفو العام الصادر من دولة العقوبة أو دولة التنفيذ.
2. يسري على الشخص المحكوم عليه العفو الخاص الصادر من دولة العقوبة.
3. لا يسري على الشخص المحكوم عليه العفو الخاص أو الإفراج المشروط أو عفو آخر صادر من دولة التنفيذ، ما عدا بموافقة دولة العقوبة.
4. يخطر الطرفان بعضهما البعض بشأن منح العفو العام أو الخاص وفقاً للبندين 1 و2 من هذه المادة.



المادة 14

إنهاء التنفيذ

تنتهي دولة التنفيذ العقوبة بمجرد قيام دولة العقوبة بإبلاغها بأي قرار أو إجراء من شأنه إنهاء تنفيذ العقوبة.

المادة 15

معلومات متعلقة بالتنفيذ

تبلغ دولة التنفيذ دولة العقوبة بما يأتي:

1. انقضاء مدة العقوبة.
2. فرار الشخص المحكوم عليه قبل إكمال العقوبة وفي تلك الحالة يجب على دولة التنفيذ اتخاذ الإجراءات المناسبة للقبض عليه وتقديمه للمحاكمة وفقا لقانون دولة التنفيذ.
3. تقدم دولة التنفيذ، في كل حالة على حدة، ووفقا للمدة المتبقية من التنفيذ، تقريرا دوريا بشأن تنفيذ العقوبة، إذا طلبت ذلك دولة العقوبة.

المادة 16

لا يحاكم الشخص على ذات الجرم مرتين

لا يجوز القبض على الشخص المحكوم عليه، أو تقديمه للمحاكمة أو إدانته في دولة التنفيذ عن ذات الجرائم التي حكم عليه بموجبها قبل نقله لدولة التنفيذ.

المادة 17

النفقات

1. تتحمل دولة التنفيذ النفقات الناشئة عن نقل الأشخاص المحكوم عليهم، باستثناء النفقات المتكبدة في أراضي دولة العقوبة والتي يتحملها نفس الطرف.
2. إذا ما تبين أن تنفيذ الطلب يستلزم نفقات غير اعتيادية في طبيعتها، فنتشاور الطرفان لتقرير الأحوال والشروط التي يجوز تنفيذ الطلب بموجبها.



المادة 18 النقل بالعبور

1. بناء على طلب الطرف، على الطرف الآخر وفقا لقانونه الوطني السماح بالنقل بعبور الشخص المحكوم عليه عبر أراضيه، الذي تقوم دولة ثالثة بتسليمه الى الطرف طالب النقل بالعبور.
2. يجوز لطرف رفض النقل بالعبور إذا كان الشخص المحكوم عليه من مواطنيه.
3. يتم تلقي طلبات النقل بالعبور والردود عبر القنوات المشار إليها في المادة 5.
4. يجوز للطرف المطلوب إليه منح النقل بالعبور توقيف الشخص المحكوم عليه فقط عن الوقت الذي يستلزمه النقل بالعبور عبر أراضيه.
5. إذا ما تبين ان تنفيذ الطلب يستلزم نفقات استثنائية في طبيعتها، فعلى الطرفين التشاور مع بعضهما البعض للتقرير في الأحوال والشروط التي يجوز بموجبها تنفيذه.

المادة 19 التشاور

يجوز للسلطتين المركزيتين للطرفين التشاور مع بعضهما البعض لتعزيز تفعيل تنفيذ هذه الاتفاقية. يجوز أيضا للسلطتين المركزيتين الموافقة على اتخاذ أي إجراءات عملية قد تكون ضرورية لتسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية.

المادة 20 التطبيق

تطبق هذه الاتفاقية على العقوبات الصادرة قبل أو بعد سريانها.

المادة 21 تسوية المنازعات

يسوى أي نزاع ينشأ عن تفسير، تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية بالتشاور بين الدولتين عبر القنوات الدبلوماسية إذا لم تتمكن السلطان المركزيتان من الوصول الى اتفاق.



المادة 22

التوافق مع اتفاقيات أخرى

لا تعفى مساعدة والإجراءات المبينة في هذه الاتفاقية أي من الطرفين من التزاماته الناشئة عن اتفاقيات دولية أو قوانينه الوطنية.

المادة 23

التصديق، النفاذ، التعديل والإنهاء

1. تخضع هذه الاتفاقية للتصديق.
2. تسري هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين (30) بعد آخر إخطار عبر القنوات الدبلوماسية الذي يخطر فيه الطرفان بعضهما البعض بشأن إكمال إجراءات التصديق وفقاً لتشريعيهما.
3. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة خطية متبادلة للطرفين، وفقاً لذات متطلبات تصديق هذه الاتفاقية.
4. أبرمت هذه الاتفاقية لمدة غير محددة. يجوز لكل طرف إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت بإخطار خطي للطرف الآخر. يسري الإنهاء بعد الستة (6) أشهر التالية للإخطار. ومع ذلك، يظل أي طلب أستلم قبل تاريخ استلام إخطار الإنهاء محكوماً بهذه الاتفاقية حتى تنفيذ الطلب.

إشهاداً بذلك، فإن الموقعين أدناه، المفوضين حسب الأصول من حكومتيهما، المعنيتين، وقعا هذه الاتفاقية.

حررت من نسختين متطابقتين في أبوظبي هذا اليوم 11 من شهر سبتمبر سنة 2022 باللغات العربية والصربية والإنجليزية، جميع النصوص متساوية في الحجية. في حال وجود أي اختلاف في التفسير، يسري النص الإنجليزي.

جمهورية صربيا

ع / الإمارات العربية المتحدة

TREATY
ON
THE TRANSFER OF SENTENCED PERSONS
BETWEEN
THE UNITED ARAB EMIRATES
AND
THE REPUBLIC OF SERBIA

THE UNITED ARAB EMIRATES and THE REPUBLIC OF SERBIA,
hereinafter referred to as the “Parties”

DESIRING to facilitate the integration of the sentenced persons into
society through giving them the opportunity to serve their sentences in their
own countries,

PURSUANT to the prevailing laws of the respective Parties.

HAVE AGREED as follows:

ARTICLE 1

DEFINITIONS

For the purposes of this Treaty the following words and terms shall bear the
meanings given opposite each:

1. “**Sentence**” any judicial decision involving deprivation of liberty for a
limited term on account of a criminal offence.
2. “**Sentenced person**” the person against whom a judgment is passed
involving deprivation of liberty issued in the territory of the Sentencing
State.
3. “**Sentencing State**” the State in which the sentence is imposed on the
person who may be, or has been transferred.
4. “**Administering State**” the State to which the sentenced person may be
transferred to serve the sentence or the remaining term thereof.



ARTICLE 2
COOPERATION

The Parties undertake to cooperate to the extent possible regarding the transfer of sentenced persons in accordance with the terms provided for in this Treaty.

ARTICLE 3
GENERAL PRINCIPLES

A sentenced person may be transferred from the territory of the Sentencing State to the territory of the Administering State in order to serve the sentence or the remaining term thereof, in accordance with the terms provided for in this Treaty.

ARTICLE 4
REQUEST FOR TRANSFER

Subject to the provisions of Article 8 of this Treaty, a request for transfer may be made by the Sentencing State or the Administering State, just as the sentenced person, or his legal representative may express his interest to the Sentencing State or the Administering State in being transferred.

ARTICLE 5
CENTRAL AUTHORITY

1. For the purposes of this Treaty, the Central Authorities designated by the Parties shall communicate with each other through diplomatic channels in connection with the matters relating to requests for transfer.
2. The Central Authority for the United Arab Emirates shall be The Ministry of Justice and for the Republic of Serbia is the Ministry of Justice.



3. In case any Parties changes its Central Authority, it shall notify in writing the other Party of such change, through diplomatic channels.

ARTICLE 6

REQUESTS

1. Requests for transfer and supporting documents shall be made in writing and addressed to the Central Authority of the Requested Party through diplomatic channels.
2. Requests for transfer and attached documents shall be made in the official language of the Requesting Party accompanied by a translation into the official language of the Requested Party or into the English language, and shall be signed, sealed and certified by the requesting authority and without any further authentication in this respect.

ARTICLE 7

FORM AND CONTENTS OF REQUESTS

1. For the purpose of taking a decision as to a request made by the Sentencing State under this Treaty, the Sentencing State shall provide the Administering State with the following information and documents:
 - 1) the full name, date, place of birth of the sentenced person and his address;
 - 2) the nature, duration, and date of execution of the sentence, and a statement indicating the remaining term of the sentence and the information regarding the provisional detention or remission of the sentence or any other element relating to the execution of the sentence;
 - 3) a true copy of the sentence and a copy of the text of the law which has been applied;



- 4) a medical or social report or any other report concerning the sentenced person, if necessary, and any information regarding the treatment he has been receiving in the Sentencing State and any recommendation in respect of which such treatment is followed in the Administering State; and
 - 5) a document stating the consent of the sentenced person to the transfer, as mentioned in paragraph 5 of Article 8.
2. For the purpose of taking a decision as to a request made by the Administering State under this Treaty, the Administering State shall forward the following information and documents to the Sentencing State:
- 1) the full name, date, place of birth of the sentenced person and his address;
 - 2) a statement or a document indicating that the sentenced person is a national of the Administering State;
 - 3) a copy of the relevant legal provisions of the Administering State which provides that the acts or omissions on account of which the sentence has been imposed in the Sentencing State constitute a criminal offence according to the law of the Administering State, or would constitute a criminal offence if it is committed in its territory;
 - 4) a statement whether the transferred person is requested or accused or sentenced for other cases in the Administering State; and
 - 5) an undertaking not to grant pardon for the person requested to be transferred without the consent of the Sentencing State.
3. In case the Sentencing State agrees to transfer a person according to a request submitted by the Administering State, the Sentencing State shall provide the information and documents mentioned in Paragraph 1 of this Article.



ARTICLE 8

CONDITIONS FOR TRANSFER

The sentenced person may be transferred under this Treaty on the following conditions:

1. If the sentenced person is a national of the Administering State.
2. If the judgment is final and executable.
3. If the part of the sentence still to be served at the time of the receipt of the request is at least six months, unless otherwise agreed.
4. If the act or omission subject of the sentence constitutes an offence under the laws of the Administering State.
5. If the sentenced person consents in writing to his transfer. In case of his incapacity to express in writing his interest of being transferred, transfer may be requested by his legal representative or a member of his family.
6. If both the Sentencing and the Administering States agree to the transfer.

ARTICLE 9

DENIAL OF REQUEST FOR TRANSFER

1. A request for transfer shall be denied:
 - 1) if transfer would prejudice sovereignty, security or any other essential interest of the Sentencing State;
 - 2) if the offence for which the sentence is delivered is an offence under military law;
 - 3) if the execution of sentence in the Administering State differs from that in the Sentencing State, to an extent that affects the execution of the sentence, unless otherwise agreed on the terms and conditions under which the request may be executed; and



4) if the Administering State does not submit an undertaking not to grant pardon for the person to be transferred as provided for in Article 7.2.5

2. A request for transfer may be denied:

- 1) If the sentenced person has not satisfied the payment of fines, court costs, compensations or other pecuniary judgements in the Sentencing State, and
- 2) If a lawsuit is filed against the sentenced person before the courts of the Sentencing State asserting any other right to pecuniary amounts.

ARTICLE 10

CONSENT AND ASCERTAINMENT

1. The Sentencing State, according to its national law shall ascertain that the person giving his consent to transfer according to paragraph 5 of Article 8 has done so voluntarily as well fully aware of the consequences thereof.
2. Upon being requested by the Sentencing State, the Administering State may agree to transfer a sentenced person without the consent of that person, where the sentence passed on the latter, or an administrative decision consequential to that sentence, includes an expulsion or deportation order or any other measure as the result of which that person will no longer be allowed to remain in the territory of the Sentencing State once he or she is release from prison.



ARTICLE 11

ENFORCEMENT OF THE SENTENCE

1. The competent authorities of the Administering State shall follow up the execution of the sentence according to its own laws in pursuance of Article 12.
2. Sentence shall be executed according to the laws of Administering State that solely has the right to take the appropriate decisions, subject to the provisions of Articles 13 and 14.

ARTICLE 12

CONTINUED EXECUTION

The Administering State shall be bound by the legal nature and term of the sentence.

ARTICLE 13

AMNESTY AND PARDON

1. The Sentenced person shall be subject to the general amnesty granted by the Sentencing State or the Administering State.
2. The sentenced person shall be subject to pardon granted by the Sentencing State.
3. The sentenced person shall not be subject to pardon or conditional discharge or other pardon granted by the Administering State, save with consent of the Sentencing State.
4. The Parties shall notify each other about granting amnesty or pardon according to paragraph 1 and 2 of this Article.



ARTICLE 14

TERMINATION OF EXECUTION

The Administering State shall terminate the sentence as soon as it is informed by the Sentencing State of any decision or measure terminating the execution of the sentence.

ARTICLE 15

INFORMATION ON EXECUTION

The Administering State shall inform the Sentencing State of the following:

1. Expiry of the sentence.
2. Escaping of the sentenced person before completion of the sentence. In such case the Administering State shall have to take the appropriate measures to arrest and commit him for trial according to the law in the Administering State.
3. The Administering State shall provide, on case by case basis, a periodic report on the execution of the sentence if so requested by the Sentencing State, and in pursuance of the remaining term of the execution.

ARTICLE 16

NE BIS IN IDEM

A sentenced person may not be arrested, committed for trial or convicted in the Administering State for the same offences he was sentenced before transfer to the Administering State.

ARTICLE 17

EXPENSES

1. The Administering State shall bear the expenses resulting from transfer of the sentenced persons, save that expenses incurred in the territory of the Sentencing State which shall be born only by the same Party.



2. If it appears that the execution of the request requires expenses of extraordinary nature, the Parties shall consult with each other to determine the terms and conditions under which the request may be executed.

ARTICLE 18

TRANSIT

1. Upon application by the Party, the other Party according to its national law shall allow transit of the sentenced person through its territory, whom a third state is surrendering to the Party that has requested the transit.
2. A Party may refuse to grant transit if the sentenced person is one of its nationals.
3. Requests for transit and replies shall be communicated through the channels referred to in the provisions of Article 5.
4. The Party requested to grant transit may hold the sentenced person in custody only for such time as transit through its territory requires.
5. If it appears that the execution of the request requires expenses of extraordinary nature, the Parties shall consult with each other to determine the terms and conditions under which the request may be executed.

ARTICLE 19

CONSULTATION

The Central Authorities of the Parties may consult with each other to promote the effectiveness of this Treaty. The Central Authorities may also take any practical measures that may be necessary for facilitating the implementation of this Treaty.



ARTICLE 20

APPLICATION

This Treaty shall apply to the sentences delivered before or after its entry into force.

ARTICLE 21

SETTLEMENT OF DISPUTES

Any dispute arising out of the interpretation, application or implementation of this Treaty shall be resolved through diplomatic channels if the Central Authorities are unable to reach an agreement.

ARTICLE 22

COMPATIBILITY WITH OTHER TREATIES

Assistance and procedures set forth in this Treaty shall not exempt either Parties from its obligations arising from other international agreements or its national laws.

ARTICLE 23

RATIFICATION, ENTRY INTO FORCE, AMENDMENT AND TERMINATION

1. This Treaty is subject to ratification.
2. This Treaty is coming into force thirty (30) days after the last notice through diplomatic channel by which the Parties are notifying each other about executed procedure of ratification in accordance with their legislation.
3. This Treaty may be amended through mutual written consent of the Parties in accordance with the same requirements of the ratification of this Treaty.
4. This Treaty is concluded for an indefinite period. Either Party may

terminate this Treaty at any time upon a written notice to the other Party. Termination shall take effect six (6) months following the notification. However, any request received prior to the date of receipt of the notice to terminate shall continue to be governed by this Treaty until the request is executed.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Treaty.

DONE in duplicate at Abu Dhabi on this day 11 of September 2022, in Arabic, Serbian and English languages, all the texts being equally authentic. In case of any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

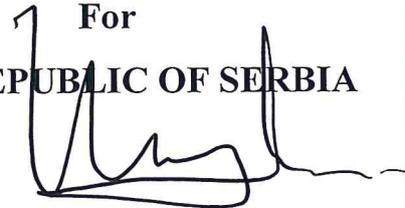
For

THE UNITED ARAB EMIRATES



For

THE REPUBLIC OF SERBIA



**УГОВОР
О
ТРАНСФЕРУ ОСУЂЕНИХ ЛИЦА
ИЗМЕЂУ
УЈЕДИЊЕНИХ АРАПСКИХ ЕМИРАТА
И
РЕПУБЛИКЕ СРБИЈЕ**

Уједињени Арапски Емирати и Република Србија (у даљем тексту: „Стране”), са жељом да олакшају интеграцију осуђених лица у друштво омогућавајући им да издржавају казне у својим државама, на основу важећих закона Страна, сагласили су се о следећем:

**Члан 1.
Дефиниције**

У сврху овог уговора следеће речи и изрази ће имати значења:

1. „Пресуда” означава судску одлуку којом је изречено лишавање слободе у одређеном трајању, због кривичног дела;
2. „Осуђено лице” означава лице против кога је донета пресуда која укључује лишавање слободе на територији државе изрицања;
3. „Држава изрицања” означава државу у којој је лицу, које може бити пребачено или то већ јесте, изречена пресуда; и
4. „Држава издржавања” означава државу у коју осуђено лице може бити пребачено, или то већ јесте, ради издржавања изречене казне или њеног преосталог дела.

**Члан 2.
Сарадња**

Стране се обавезују да ће, под условима које предвиђа овај уговор, најтешње међусобно сарађивати по питањима везаним за трансфер осуђених лица.

**Члан 3.
Општи принципи**

Осуђено лице се може, у складу са условима предвиђеним овим уговором, пребацити са територије државе изрицања на територију државе издржавања ради издржавања казне или њеног преосталог дела.

Члан 4. Захтев за трансфер

Захтев за трансфер може, на основу одредби члана 8. овог уговора, да сачини држава изрицања казне или држава издржавања, као што и осуђено лице, или његов правни заступник, може да изрази жељу да буде пребачено, било држави изрицања, било држави издржавања.

Члан 5. Централни орган

1. За потребе овог уговора, централни органи које су одредиле Стране комуницирају међусобно дипломатским путем, у вези са питањима које се односе на захтеве за трансфер.

2. Централни орган за Уједињене Арапске Емирате ће бити Министарство правде, а за Републику Србију Министарство правде.

3. У случају да једна Страна промени свој централни орган, она ће у писаној форми, дипломатским путем, обавестити другу Страну о тој промени.

Члан 6. Захтеви

1. Захтеви за трансфер и пропратна документа ће бити сачињени у писаној форми и упућени централном органу замољене стране дипломатским путем.

2. Захтеви за трансфер и приложена документа ће бити сачињени на званичном језику стране молиље, са преводом на званичан језик замољене стране или на енглески језик, и садржаће потпис, печат и оверу органа који доставља захтев, без потребе даљих овера у вези са тиме.

Члан 7. Форма и садржај захтева

1. У сврху доношења одлуке по захтеву државе изрицања по одредбама овог уговора, држава изрицања ће држави издржавања доставити следеће информације и документа:

- 1) пуно име, датум и место рођења осуђеног лица и његову адресу;
- 2) врсту, трајање и датум истека казне, и изјаву која указује на преостали део казне, као и информације о притвору, смањењу казне, или било ком другом елементу који се односи на извршење казне;
- 3) оверену копију пресуде и копију текста закона који је био примењен;
- 4) медицински извештај, или извештај социјалног радника, или било који други извештај који се односи на осуђено лице, ако је неопходно, као и сваку информацију која се односи на његов третман у држави изрицања као и препоруке у односу на то какав третман треба да се следи у држави издржавања; и

5) документ у коме се наводи сагласност осуђеног лица са трансфером, у складу са чланом 8. став 5. овог уговора.

2. У сврху доношења одлуке по захтеву државе издржавања по одредбама овог уговора, држава издржавања ће држави изрицања доставити следеће информације и документа:

1) пуно име, датум и место рођења осуђеног лица и његову адресу;
2) изјаву или документ којим се доказује да је осуђено лице држављанин државе издржавања;

3) препис релевантних законских одредби државе издржавања казне из којих произилази да дела или пропусти који су довели до кажњавања у држави изрицања казне, на основу њеног права, представљају кривично дело у држави издржавања казне, или би то били у случају да су се догодили на њеној територији;

4) изјаву о томе да ли је пребачено лице тражено, или оптужено или осуђено за друга дела у држави издржавања; и

5) обавезивање да се, без сагласности државе изрицања, неће дати помиловање лицу чији трансфер се тражи.

3. У случају када је држава изрицања сагласна са трансфером лица на основу захтева који је поднела држава издржавања, држава изрицања ће доставити информације и документа наведене у ставу 1. овог члана.

Члан 8. Услови трансфера

На основу овог уговора, осуђено лице може да буде пребачено под следећим условима:

1. ако је осуђено лице држављанин државе издржавања;
2. ако је пресуда правноснажна и извршна;
3. ако преостали део казне који треба да се одслужи износи најмање шест месеци у време пријема захтева, осим ако се не договори другачије;

4. ако дело или пропуст које је предмет казне представља кривично дело по законима државе издржавања казне; и

5. ако се осуђено лице, у писаној форми, сагласило са трансфером. У случају његове неспособности да жељу за трансфер изрази у писаној форми, трансфер може да тражи његов правни заступник или члан његове породице.

6. Ако су и држава изрицања и држава издржавања сагласне са трансфером.

Члан 9. Одбијање захтева за трансфер

1. Захтев за трансфер ће се одбити:

1) ако би трансфер могао утицати на суверенитет, безбедност, или друге суштинске интересе државе изрицања;

2) ако кривично дело за које је пресуда изречена представља кривично дело по војном закону;

3) ако се извршење казне у држави издржавања разликује од извршења у држави изрицања, у мери која утиче на извршење казне, осим ако се не договоре другачији услови под којима захтев може да се изврши; и

4) ако се држава издржавања не обавезе да неће дати помиловање лицу које се пребацује како је предвиђено чланом 7. став 2. тачка 5.

2. Захтев за трансфер може да се одбије:

1) Ако осуђено лице није извршило обавезу плаћања новчаних казни, судских трошкова, накнада или других казни у држави изрицања; и

2) Ако је против осуђеног лица пред судовима државе изрицања покренута парница у којој се истиче било које друго право на новчане износе.

Члан 10.

Сагласност и констатација

1. Држава издржавања ће, у складу са својим прописима, констатовати да је лице добровољно дало своју сагласност за трансфер на основу члана 8. тачка 5. овог уговора, као и да је у потпуности свесно последица у вези са тим.

2. Након пријема захтева од државе изрицања казне, држава издржавања може да пристане на трансфер осуђеног лица без пристанка тог лица, када пресуда донета у односу на њега, или административна одлука која је последица те пресуде, укључује налог за протеривање или депортацију, или било коју другу меру на основу које том лицу више неће бити дозвољено да остане на територији државе изрицања од тренутка када је то лице пуштено из затвора.

Члан 11.

Извршење казне

1. Надлежни органи државе издржавања спроводе извршење казне у складу са својим законима, а на основу члана 12. овог уговора.

2. Казна ће бити извршена у складу са законима државе издржавања, која једина има право да донесе одговарајуће одлуке на основу одредби чл. 13. и 14. овог уговора.

Члан 12.

Наставак извршења

Држава издржавања ће бити обавезана правном квалификацијом и трајањем казне.

Члан 13.

Амнестија и помиловање

1. Осуђено лице подлеже општој амнестији коју даје држава изрицања или држава издржавања.

2. Осуђено лице подлеже помиловању које даје држава изрицања.

3. Осуђено лице не може да подлеже помиловању, или условном отпусту, или неком другом ослобађању од издржавања казне које даје држава издржавања, осим уз сагласност државе изрицања.

4. Стране уговорнице се међусобно обавештавају о одлукама о амнестији или помиловању из ст. 1. и 2. овог члана.

Члан 14. Престанак извршења

Држава издржавања ће обуставити извршење казне чим је држава изрицања обавести о одлуци или мери којом се прекида извршење казне.

Члан 15. Обавештење која се тичу извршења казне

Држава издржавања ће обавестити државу изрицања о следећем:

1. о истеку казне;
2. о бекству осуђеног лица пре истека казне. У том случају држава издржавања ће морати да предузме одговарајуће мере да ухапси то лице и приведе га на суђење, у складу са законом државе издржавања.
3. држава издржавања ће давати, од случаја до случаја, на захтев државе изрицања, периодичан извештај о извршењу казне и о преосталом делу извршења.

Члан 16. *Ne bis in idem*

Осуђено лице не може да буде ухапшено, процесуирано или осуђено у држави издржавања за иста кривична дела као она за која је осуђен пре пребацивања у државу издржавања.

Члан 17. Трошкови

1. Држава издржавања ће сносити трошкове који проистичу из трансфера осуђених лица, осим трошкова насталих на територији државе изрицања које ће сносити та Страна.
2. Ако се испостави да извршење захтева изискује ванредне трошкове, Стране ће се међусобно консултовати да би утврдиле услове и рокове под којима захтев може да се изврши.

Члан 18. Транзит

1. На молбу једне Стране, друга Страна ће, у складу са својим прописима, дозволити транзит осуђеног лица преко своје територије, које трећа држава предаје Страни која тражи транзит.

2. Страна може одбити да одобри транзит осуђеног лица ако је он њен држављанин.

3. Захтеви за транзит и одговори ће бити достављани путем канала наведених у члану 5. овог уговора.

4. Страна од које је тражено одобрење за транзит може задржати осуђено лице у затвору само онолико времена колико то захтева транзит преко њене територије.

5. Ако извршење захтева за транзит изискује трошкове ванредне природе, Стране ће се међусобно консултовати како би утврдиле услове под којима захтев може бити извршен.

Члан 19. Консултације

Централни органи Страна могу међусобно да се консултују ради унапређења ефикасности овог уговора. Централни органи могу, такође, да предузму практичне мере које могу да буду неопходне за омогућавање имплементације овог уговора.

Члан 20. Примена

Овај уговор ће се примењивати на извршавање казни које су изречене било пре или после његовог ступања на снагу.

Члан 21. Решавање спорова

Сваки спор који проистекне из тумачења, примене или имплементације овог уговора биће решаван дипломатским путем, ако се централни органи о томе не договоре.

Члан 22. Однос са другим међународним уговорима

Помоћ и процедуре предвиђене овим уговором неће ослободити ниједну Страну од њених обавеза које проистичу из других међународних уговора, или њихових закона.

Члан 23. Потврђивање, ступање на снагу, измене и раскид

1. Овај уговор подлеже потврђивању.

2. Овај уговор ће ступити на снагу тридесет (30) дана након пријема последње ноте којима се уговорне стране, дипломатским путем, узајамно обавештавају о завршеном поступку потврђивања у складу са њиховим законодавством.



3. Овај уговор може бити измењен уз обострану писану сагласност Страна. Измене ступају на снагу на исти начин предвиђен за ступање на снагу овог уговора.

4. Овај уговор је закључен на неодређено време. Свака Страна може да раскине овај уговор достављањем обавештења у писаној форми. Уговор ће престати да важи по истеку шест (6) месеци од дана пријема обавештења о раскиду. Међутим, сваки захтев који је примљен пре датума пријема обавештења о раскиду ће наставити да буде решаван по овом уговору до његовог извршења.

У потврду наведеног, доле потписани, са пуним овлашћењем својих Влада, су потписали овај уговор.

Овај уговор је сачињен у Абу Дабију дана 11. септембра 2022. године, у два оригинална примерка, сваки од њих на арапском, српском и енглеском језику, с тим да су сви текстови подједнако веродостојни. У случају неслагања у тумачењу овог уговора, меродаван је текст на енглеском језику.

ЗА
УЈЕДИЊЕНЕ АРАПСКЕ ЕМИРАТЕ

A stylized signature in black ink, consisting of a large, sweeping curve at the top and several horizontal strokes below it.

ЗА
РЕПУБЛИКУ СРБИЈУ

A handwritten signature in black ink, featuring a prominent vertical stroke on the left and a complex, flowing script to the right.